دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

–إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات.

بن دقفل كمال
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر
dakfel83@yahoo.com

An evaluation study of the situation of small and medium enterprises in Algeria
- A reference to the most important obstacles and difficulties-

Ben dakfel kamel
University of mohamed
boudhiaf msila/ algerie
dakfel83@yahoo.com

Received: 22/02/2018 *Accepted: 26/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

لقد شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، خاصة خلال مرحلة البناء الاقتصادي إثر الحرب العالمية الثانية، والتي أكدت على أهمية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنها تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب.كما أنها تتجاوب مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية من جهة و تواضع مستويات الطلب الداخلي بها من جهة أخرى. ومن هنا سنحاول أن نلقي الضوء على مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بهذه المؤسسات والتطرق إلى أهم العوائق والصعوبات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تأهيل المؤسسة، التمويل .....

Abstract:
The past three decades have witnessed a great interest in small and medium enterprises as a tool for development in many countries of the world, especially during the period of economic construction after the Second World War, which emphasized the importance of relying on small and medium enterprises to achieve economic growth, Employment is dependent on labor intensity in production rather than on capital intensity. It is an opportunity for the developing country, which mostly suffers from high rates of unemployment, with the resulting weakness and decline in demand. It also responds to the characteristics of the small market Volume is the predominant feature of the markets of developing countries because of their weak competitiveness in international markets on the one hand and the low levels of domestic demand on the other hand. From here, we will try to highlight the Algerian government's interest in these institutions and address the most important obstacles and difficulties.

Keywords: institution, small and medium enterprises, institution qualification, finance .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

لقد تنامى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر، وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الأفراد الذين يسعون للاستفادة من هذه المؤسسات هم من ذوي الدخل الضعيف، ولا يملكون ضمانات عينية تسمح لهم بالاستفادة من الإقراض البنكي، وغالبا ما نجد أن المستثمرين الجدد لا يملكون الخبرة الكافية التي تمكن من إنجاح مشروعاتهم، وفي ظل هذه المؤشرات فان البنوك تتجنب المخاطرة في عملية تمويلها. مما يحد من إنشائها ويعرقل توسعها، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات في بعث التنمية المحلية، فان الحكومة لجأت إلى خلق آليات جديدة تحث البنوك على تقديم القروض، وذلك عن طريق إنشاء صناديق وطنية لضمان مخاطر القروض.وللإحاطة بحيثيات الموضوع ارتأينا أن نضع الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة **التساؤلات الفرعية** كما يلي:

-ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما هي المعايير المعتمدة في تصنيفها؟

-ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها في الجزائر؟

-ما هي وضعية هذه المؤسسات، وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة النشاط والحد من مستويات البطالة؟

الفرضيات:

-تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة.

-يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفق التوجه الاقتصادي لكل دولة.

-يعتبر مشكل التمويل ومشكل الفساد الإداري أهم العراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النجاح والتوسع.

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل مطرد في توفير مناصب الشغل.

الهدف من الدراسة:

إن الأهداف الأساسية من هذه الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

-التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-توضيح تباين وجهات النظر في تعريفها وتصنيفها.

-إبراز الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير القانونية والوظيفية والتنظيمية.

-التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-الوقوف على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في إنشاء مناصب الشغل والحد من معدلات البطالة.

أولا: ماهية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإهتمام البالغ من قبل القائمين على إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نظرا لإدراك الحكومة الجزائرية للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع لعجلة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة تعريفا مفصلا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بان الجزائر قد تبنت ميثاق "بولوني" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

لقد عرف القانون التوجيهي في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصرف النظر عن شكلها القانوني، بأنها مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات:

-تشغل من 01 إلى 250 عامل.

-تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار جزائري.

-أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري.

-استفاء معايير الاستقلالية المالية.

وقد تم وضع التعاريف الجزئية المفسرة لهذا التعريف كما يلي:

-المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مئة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مئتي (200) مليون دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مئة (100) مليون دينار.

-المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، حيث يمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي:

الجدول رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني في الجزائر.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون -02 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200 مليون دينار	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	اقل من 20 مليون دينار	اقل من 10 مليون دينار

المصدر:إعداد شخصي من خلال مواد القانون التوجيهي السابق.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إدماج العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، الأمر الذي يسمح باستغلال الخبرات والكفاءات والتجارب، وتجسيد الأفكار في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يتمتع بالقدرة على خلق مناصب العمل في شتى الميادين. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت ضرورة ملحة تسعى إليها اغلب الدول وذلك لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والحد من الآفات الاجتماعية. إلا أننا نلتمس قلة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات في الدول العربية، حيث أن قطاع التحويلات والذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي 10% في حين انه في البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول.

أما على العالم، فان هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص، حيث أنها تمثل 90% تقريبا من مؤسسات العالم وتشغل ما بين 50% و60% من اليد العملة في العالم.

3- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي[2]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-الملكية المحلية.

عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف أشخاص يقيمون في المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، ومنه إلى خلق وظائف أكثر للمقيمين داخل هذه المناطق.

ب-سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل.

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر سهولة إنشائها إلى من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي، كالتمويل البنكي أو اللجوء إلى الهيئات الداعمة للاستثمار كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار شكل معين من التمويل بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية.

ج-تلبية طلبات المستهلكين.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المحدود، وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكاليف، في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من اجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا مقارنة مع ذوي الدخول المحدودة.

د-القابلية للإبداع والابتكار.

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، لهذا فهي تلجا إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا يساعد على الابتكار.

هـ-الكفاءة والفعالية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مسيرا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وتحقق هذه الكفاءة والفعالية من خلال القدرة على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، إضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة.

و-المناولة.

وهي عبارة عن وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة، وتمثل نوع من التكامل الأمامي والخلفي لمؤسسة رئيسية تكون في اغلب الأحيان مؤسسات كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ن–التكامل المناسب للإنتاج.

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية ، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية الطلب ، لكي يتم تغطية هذا النقص، تنشا مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذه المناطق متخصصة في إنتاج المنتجات الكثيرة الطلب وهكذا تقوم بتغطية الطلب.

ل–مرونة الإدارة.

يستطيع هذا النوع من المؤسسات التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي، كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار ورسمية العلاقات وتدرجها.

م–انخفاض مستوى التكنولوجيا.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لهذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال.

4–الإجراءات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية متكاملة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحفيز الاستثمارات الوطنية وجلب للاستثمارات الأجنبية، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والإجراءات والبرامج من اجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من ذلك ما يلي[3]:

أ–قانون النقد والقرض: والذي كرس حرية الاستثمار الأجنبي المباشر و فتح البنوك الأجنبية[4].

ب–القانون المتعلق بترقية الاستثمارات: والذي جاء لتحرير الاقتصاد الجزائري ووضع أسس جديدة لترقية الاستثمار.

ت–صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـــ 19 افريل سنة 2004، وهي مؤسسة عمومية توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، ويتولى الصندوق إدارة المهام التالية[5]:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات وتوسيع المؤسسة واخذ المساهمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

-التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

-تصدر بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانة.

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات.

-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

ث-إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بموجب مرسوم تنفيذي تحت رقم 211-94 المؤرخ في 18 جوان 1994. ثم تم توسيع صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 09 ربيع الثاني الموافق 11 يوليو 2000 والذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6].

ج-إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الحوار الدائم والمنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة، بالإضافة إلى جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستيراتيجيات تطوير القطاع[7].

ح-إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل2004 والذي يتضمن المهام التالية[8]:

-إعطاء ضمانات للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقديم الاستشارة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الإعانة.

-يضمن قروض الاستثمار وحتى قروض التسيير.

-نسبة ضمانة القروض تصل إلى 80%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ-إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AGIL-PME).

والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004، وذلك قصد إنشاء 100 ألف مؤسسة مع استبعاد القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض البنكية للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات.

د- إنشاء شركة تطوير المؤسسات المالية والاستثمارية (FINALEP).

وهي عبارة عن شركة ذات أسهم تساهم فيها كل من[9]:

-بنك التنمية المحلية بنسبة 40%.

-الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74%.

-القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20%.

-البنك الأمريكي للاستثمار بنسبة 11.26%.

وتهدف هذه الشركة تطوير الشراكة بالإضافة إلى المشاركة المالية لمشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية.

ذ-الشركة المالية الخدمات المالية والاستثمار(SOFINANCE).

أنشات سنة 1992، وهي شركة ذات أسهم، يساهم فيها البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي ومؤسسة سوناطراك، وهدفها تطوير النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة الغذائية، إنتاج وتوزيع المياه، استغلال المناجم ومختلف الأنشطة المناولة.

ر-وضع برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إعداد هذا البرنامج من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دينار جزائري سنويا إلى غاية 2003 وتتمثل أهدافه فيما يلي:

-تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طرق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل قطاع.

-تأهيل المحيط المجاور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق انجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخطط تأهيلها.

المساهمة في مخطط تمويل عملية التأهيل.

-تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

ز-إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يتكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية والسلطات العمومية، ومن أهدافه ما يلي[10]:

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الحوار الدائم والمنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

-تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

-جمع المعلومات الاقتصادية من الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات استراتيجيات تطوير القطاع.

س-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

ش-إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

ص- إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

5- المشاكل والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة الجزائرية.

رغم الأهمية والدور الكبيرين الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي الجزائري، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل وفي الواقع تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل التالي عشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(01): العشرة معوقات الأولى للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

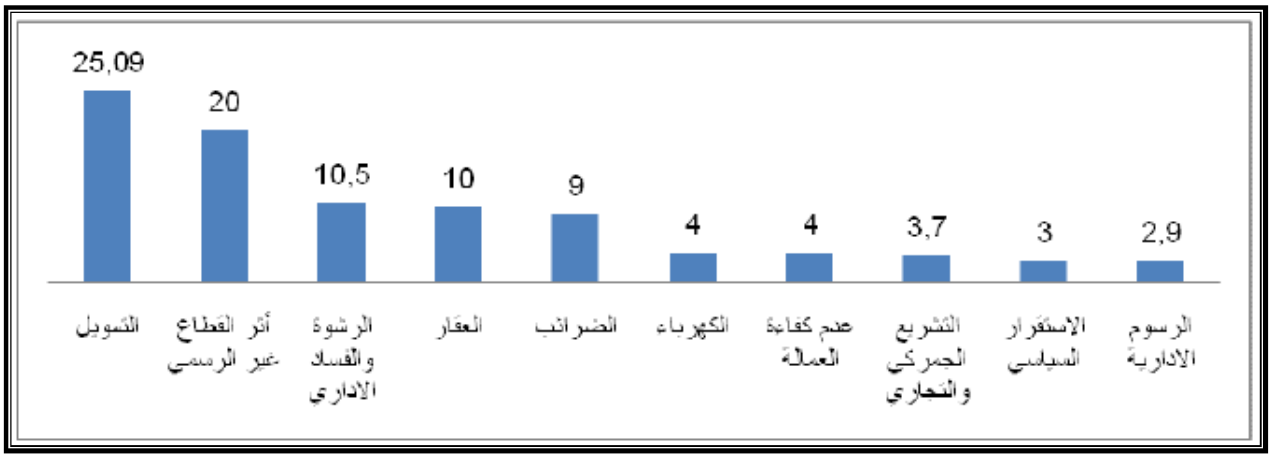

المصدر: تقرير البنك الدولي **2010**.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تلك المعوقات تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل 25.09% من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر سنة 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية المقرضين، يأتي بعده القطاع غير الرسمي الذي يعيق ممارسة النشاط، حيث يساهم بـــ 20% من إجمالي المعوقات المؤسسات الاقتصادية، كما تساهم الرشوة والفساد الإداري ومشكل العقار والضرائب بإعاقة سهولة النشاط بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بنسب متقاربة في حدود 10%، يأتي بعد ذلك كل من مشكل الكهرباء والتشريع الجمركي والتجاري والاستقرار السياسي والرسوم الإدارية بنسبة إعاقة للاستثمارات لا تتخطى مستوى 5%.

وهنا سنحاول عرض أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة على ممارسة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

5-1- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.

إن ما يميز اقتصاد في الجزائر هي ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء، الأمر الذي ساهم في خلق مناخ يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر[11]:

-الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.

-التذرع بالحرية الاقتصادية و شروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط (الجات) مع أن هذه الأخيرة تكرس و تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية و حدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد.

-غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبررا لحماية الرداءة فإذا كان لابد من:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد.

-إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

-إجراءات لمنع بيع المتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد.

فإنه لابد كذلك من توفير فضاء أو بيئة توفر كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية و التي من شأنها دعم المنتوج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة سيما ما يخص التبادل الدولي الحر.

5-2-بطء الإجراءات الإدارية.

رغم التوجيهات بشان تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين والراغبين في إنشاء المؤسسات، حيث لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات، فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها و على الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض و يعود ذلك إلى :

-الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ بعد لهضم و فهم خصوصية هذا النوع مـــن المؤسسات و من ثم التعامل معه بما يتطلب.

-السرعة في اتخاذ القرارات و إصدار النصوص لم يواكبها شئ مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

5-3-مشكلة القطاع الموازي.

نشأ هذا القطاع بسبب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وكذلك نتيجة الخلل الكبير بين الطلب والعرض، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية، إذ صرحت وزارة التجارة أن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي ما يقارب 10% من مجموع المسجلين في السجل التجاري، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1999-2000.

5-4- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي .

رغم الهيئات المكلفة بتسهيل عملية اقتناء العقار الصناعي في الجزائر للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، بقي العقار الصناعي في الجزائر اكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

و مسألة الملكية هذه تطرح إشكالا محاسبيا يتعلق بالميزانية و الإهتلاك و مصاريف التأسيس و غيرها. و بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل (CALPI لجنة تنشيط و تحديد و ترقية الاستثمارات) أنيطت بها مسائل تنشيط الاستثمارات فإن مسألة العقار الصناعي لا تزال مطروحة لأن[12]:

- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة ، فبالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع فهناك أراضي خاصة و أراضي بلدية و أراضى دومين، و من ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة.

-غياب الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد طرق و كيفيات وآجال و شروط التنازل عن الأراضي موضوع استخدامها أي ليس هناك إلى حد الآن قانون إطار يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار.

و بصدد العقار الصناعي نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت بسبب غياب سياسة خاصة بها عن غرضها و دخلت في دائرة أخرى تتميز بـــ:

- حالة تدهور في التهيئة و التسيير
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية
- أصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بوخيم العواقب

5-5- صعوبات التمويل و مشكلات النظام المالي .

تعتبر مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من بين اكبر العوائق الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فتمويل المشاريع الاستثمارية بصفة عامة بطيء جدا، حيث أكدت بعض الدراسات أن ما نسبته 72% من أصحاب المؤسسات قاموا بتمويل مؤسساتهم ومشاريعهم ذاتيا، وهذا ما يبين ضعف النظام البنكي في الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية، وعلى العموم يمكن حصر صعوبات التمويل في الجزائر فيما يلي:

-ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.

- المركزية في منح القروض.

- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

-ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-6- مشكلة التسويق.

يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية، حيث تتحكم عوامل عدة في قدرة الأسواق على استيعاب أغلب السلع، منها حجم السكان وعدم وجود أجهزة تسويقية كفؤة وعدم استغلال المؤسسات للدعاية، واعتمادها على الوسطاء في تصريف السلع، ويمكن أن نسرد بعض المعوقات التسويقية فيما يلي[13]:

-نقص المعلومات اللازمة.

-قصور قنوات وشبكات التسويق.

-عدم الحرص على جودة المنتجات.

-غياب القدرة التنافسية والتصديرية.

-غياب الشركات والأجهزة المتخصصة في مجال التسويق.

كما أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة، لا تقوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية.

ثانيا: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1-التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2013.

في نوفمبر 2013 أعلنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن حصيلة المؤسسات التي تم انجازها إلى غاية السداسي الأول لسنة2012 ومنه إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013 وهي موزعة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2013

عدد المؤسسات	ع. م السداسي الأول 2012	ع. م السداسي الأول 2013	التطور	
			العدد	النسبة %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة				
المجموع	686825	747387	60562	8.82
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
المجموع	561	547	14-	2.50-
المجموع الكلي	687386	747934	60548	8.81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p11.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ عددها 747387 مؤسسة خاصة خلال السداسي الأول من سنة 2013، بعدما كان عددها 686825 مؤسسة خاصة.

-معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ معدل 8.82% خلال سنة كاملة، حيث تم تسجيل 60562 مؤسسة خاصة جديدة في السداسي الأول من 2013.

- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 747934 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2013 بعدما كان عددها 687386 مؤسسة في السداسي الأول من 2012، وذلك بمعدل نمو قدره 8.81% وهو يساوي تقريبا معدل تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

2- تصنيف المهن الحرة حسب قطاع النشاط. السداسي الأول 2013.

يوضح الجدول التالي عدد المهن الحرة حسب قطاع النشاط للسداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(03): تصنيف المهن الحرة حسب قطاع النشاط،السداسي الأول سنة 2013.

البيان	الصحة	العدالة	الفلاحة	المجموع
العدد	36717	14833	85072	136622
النسبة	26.87	10.86	62.27	/
المنشاة	1267	1009	4135	6411
العاطلة	12	5	166	183
الموسعة	1255	1004	3969	6228

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p12.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المهن الحرة بلغت 136622 مهنة في أواخر السداسي الأول لسنة 2013، استحوذت الفلاحة على ما نسبته 62.27% من إجمالي المهن وهو ما يعادل 85072 مهنة، أما العدالة فتمثل ما نسبته 10.86% والصحة 26.87%.

كما تم تسجيل 6411 مهنة منشأة إلى غاية السداسي الثاني لسنة 2013، وتم تسجيل توقف 183 مهنة ، أما عدد المهن الحرة التي تم توسيعها فبلغ 6228 مهنة حرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاع وعدد العمال.

الجدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاع وعدد العمال.

القطاع	1-9 عامل		10-49 عامل		50-250 عامل		العدد إ pme	%	عدد العمال	%
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال				
صناعة	-	-	27	922	133	17975	160	29.25	18897	40.96
خدمات	7	52	60	1710	83	10532	150	27.42	12294	26.65
فلاحة	20	101	103	2857	61	5136	184	33.64	8094	17.62
ب،أ،ع،ر	-	-	4	130	38	5231	42	7.68	5361	11.62
محاجر	-	-	3	110	8	1376	11	2.01	1486	3.22
مجموع	27	153	197	5729	323	40250	547	100	46132	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p12.

نستطيع أن نستخلص مجموعة من النتائج من خلال الجدول أعلاه، سردها كالتالي:

-ليس هناك مؤسسات مصغرة في قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، والمحاجر، فكل المؤسسات في هذه المجالات هي مؤسسات إما صغيرة وإما مؤسسات متوسطة، حيث نجد في قطاع الصناعة مثلا 27 مؤسسة توظف ما بين 10 و49 عامل، كما نجد 133 مؤسسة توظف 17975 عامل .

- توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في قطاع الصناعة ما نسبته 40.96% من إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل 188897، يليه قطاع الخدمات الذي يوظف 12294 عامل ما نسبته 26.65%.

-توظف المؤسسات المتوسطة 40250 عامل، أي ما نسبته 87.25% من إجمالي عدد العمال(46132 عامل)، أما المؤسسات الصغيرة فتوظف ما نسبته 12.75% من العمال، وهو ما يعادل 5729 عامل.

4-تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد دلت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك الهوية الاقتصادية التي تنشط في إنتاج السلع والخدمات كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها تتميز ببعض الخصائص كعدد العمال ورقم الأعمال والصيغة القانونية، ومنه سنحاول تقييم مناصب الشغل المستحدثة من خلال النظر إلى المعيار القانوني لهذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم(05):مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار القانوني للمؤسسات ص و م	السداسي الأول لـــ 2012		السداسي الثاني 2013		التطور
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة					
العمال	1041221	58.61	1121976	58.57	7.76
أرباب العمل	686825	38.66	747387	39.02	8.82
المجموع	**1728046**	**97.27**	**1869363**	**97.59**	**8.18**
م،ص،م،عمومية	48415	2.73	46132	2.41	4.72-
المجموع الكلي	**1776461**	**100**	**1915495**	**100**	**7.83**

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n^{0}23,p13.

بالنظر إلى المعطيات التي يتضمنها الجدول السابق، يمكننا أن نقول أن معظم المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها هي عبارة عن مؤسسات مصغرة، الأمر الذي يبرره أن عدد العمال سواء في السداسي الأول من سنة 2012 أو السداسي الأول من سنة 2013 لا يختلف كثيرا عن عدد أرباب العمل، حيث نستطيع أن نقول أن معظم المؤسسات تشمل صاحب المؤسسة فقط وفي بعض الأحيان عامل على الأكثر، ففي السداسي الأول بلغ عدد العمال 1041221 في حين كان عدد أرباب العمل 686825، حيث أن أرباب العمل يمثلون نسبة 38.66% من مجموع عمال المؤسسات الخاصة والعمومية، وعلى العموم ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد مناصب الشغل تطور بنسبة 7.76% بالنسبة للعمال و 8.82% بالنسبة لأرباب العمل بين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 201، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي لا تساهم بشكل كبير في إنشاء مناصب الشغل ففي سنة 2012 بلغ عدد العمال حوالي 48415 عامل ليتقلص بعد ذلك ليصبح 46132 عامل في السداسي الأول من سنة 2013، وهذا ما يبرره هروب نسبة من الكفاءات من المؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة نتيجة الأجر المرتفع والامتيازات الممنوحة لهم. وكذلك كف الحكومة على إنشاء المؤسسات العمومية ومنه تراجع عدد العمال في مثل هذه المؤسسات نتيجة خروج معظمهم للتقاعد والحد من التوظيف.

5-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال وقطاع النشاط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول التالي يتضمن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك حسب عدد العمال الذي تحتويه هذه المؤسسة وقطاع النشاط.

الجدول رقم(06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال وقطاع النشاط.

قطاع النشاط	مؤسسة مصغرة (1-9) عامل	مؤسسة صغيرة (10-49) عامل	مؤسسة متوسطة (50-250) عامل	إجمالي المؤسسات
خدمات	13216	161	18	13395
النسبة %	**98.66**	**1.20**	**0.13**	/
ب،أ،ع، ري	4534	223	26	4783
النسبة %	**94.79**	**4.66**	**0.54**	/
صناعة	3285	59	5	3349
النسبة %	**98.09**	**1.76**	**0.15**	/
فلاحة وثروة سمكية	179	2	0	181
النسبة %	**98.90**	**1.10**	**0.00**	/
خدمات الصناعية	137	2	0	139
النسبة %	**98.56**	**1.44**	**0.00**	/
المجموع	**21351**	**447**	**49**	**21847**
النسبة %	**97.73**	**2.05**	**0.22**	/

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p14.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 97.73% من مجموع المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة(10إلى 49 عامل) ومتوسطة (50 إلى 250 عامل) وفي جميع القطاعات هي مؤسسات مصغرة(تضم أقل من تسعة عمال) ، أي أنها تشغل ما بين عامل وتسعة عمال، أما المؤسسات الصغيرة الخاصة فتمثل ما نسبته 2.05% من مجموع المؤسسات تليها المؤسسات الخاصة المتوسطة بنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضئيلة جدا تساوي 0.22%، وكما أن الجدول أعلاه يوضح أن مثل هذه المؤسسات منعدم في كثير من القطاعات كالفلاحة والثروة السمكية و الخدمات الصناعية.

من جهة أخرى يمكننا أن نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على أغلبية المؤسسات المصغرة وذلك بـــ 13216 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـــ 4534 مؤسسة ثم قطاع الصناعة بـــ 3285 مؤسسة. وهذا عكس ما نجده في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة فقطاع البناء والأشغال العمومية والري يشغل الترتيب الأول يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة.

6-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم(07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	السداسي الأول 2012	النسبة %	السداسي الأول 2013	النسبة %	التطور %
فلاحة	4142	1.02	4458	1.01	7.63
الطاقة	2014	0.49	2217	0.50	10.08
ب،أ،ري	139875	34.30	147005	33.26	5.10
التصنيع	65859	16.15	70840	16.03	7.56
الخدمات	195889	48.04	217444	49.20	11.00
المجموع	**407779**	**100**	**441964**	**100**	**8.38**

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n^{0}23,p15.

فيما يخص تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط، نجد انه ليس هناك أي تغيير فيما يخص إستراتيجية توزيع هذه المؤسسات، حيث نجد أن المعطيات المتوفرة خلال سنة 2012 و2013 تبين أن هناك البقاء على نفس الترتيب، حيث يحتل الصدارة قطاع الخدمات بنسبة 48.04% سنة 2012 و49.20% خلال سنة2013 ، يسليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 34.30% في السداسي الأول من سنة 2012 وبنسبة 33.26% في السداسي الأول من سنة 2013، أما القطاعات الأخرى فهي لا تمثل إلا نسب ضئيلة، وهو أمر لا يبعث على الاطمئنان كون أن قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة يلعبان دورا مهما في النهوض بمعدلات النمو للاقتصاد والمساهمة في الناتج الوطني الإجمالي، وهذا الأمر يبين عدم استغلال هذه القطاعات كونها تحتاج إلى التوجيه والتكوين، الأمر الذي جعل الأشخاص متخوفون في المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة، وبالتالي يتم التوجه إلى القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة وتحقق اكبر مقدارا من الربح.

ومنه كان ولا بد من الحكومة الجزائرية أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، وذلك بخلق آليات جديدة تمكن من توجيه الاستثمارات إلى هذه القطاعات، بالإضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر وتسهيل الاستفادة منها في هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها. هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة توافق مجال خبرتهم وتخصصهم.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر.

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في إيجاد فرص العمل و استيعاب نسب كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة، وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس، تجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات و الأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها، حيث تعتبر مصدر كبير منتج وخالق لفرص العمل، لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في البلدان النامية. ولقد برز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما عدلت الحكومة عن سياسة التعيين الإجباري للخريجين في القطاع العمومي، الذي كان يترتب على إثره بطالة مقنعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى عملت على تدني كفاءة الأداء في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مع تسريح الأعداد الهائلة من العمالة كحل ارتجالي[14].

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من معدلات كبيرة للبطالة أضنت كاهله، حيث وصل معدل البطالة في سنة 2000 إلى 29.8%، إلا أنه بفضل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة انخفضت نسبة البطالة إلى 9.7% سنة 2012، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانخفاض من خلال امتصاصها لليد العاملة العاطلة، إلا أن هذه المساهمة لا تعكس الواقع، لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص يسودها في كثير من الأحيان التشغيل غير الرسمي، حيث أن تكثيف نشاطات الرقابة من طرف مفتشيات العمل لدى 5129 هيئة خلال سنة 2003، كشف على انه ما يزيد عن 6314 عاملا أي ما يعادل نسبة 35% من تعداد العمال الذين شملهم التحقيق غير مصرح بهم. وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في امتصاص البطالة، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان القطاع الخاص الذي حقق رقما قدر بـــ 4 ملايين دينار امتص ما نسبته 61.2% من المشتغلين سنة 2003 وعليه يعتبر أهم قطاع خلاق لمناصب الشغل.

الجدول رقم(08): التوزيع السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة في الجزائر 2003-2012.

البيان	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	معدلات البطالة %
2003	288587	912949	23.7
2004	312959	1063953	17.7
2005	342788	1157856	15.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12.3	1252647	376767	2006
11.8	1355399	410959	2007
11.3	1.540.209	522068	2008
10.2	1546584	587494	2009
09.9	1625686	619072	2010
10.0	1724197	659309	2011
09.7	18488117	711832	2012

المصدر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

إن النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخفض من مستويات البطالة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، إذ تعتبر كمستوعب لفائض العمالة العاطلة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد بشكل كبير على كثافة اليد العاملة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بكثافة رأس المال.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أنه خلال الفترة 2003-2012 كانت هناك علاقة عكسية مابين تغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغيرات معدل البطالة، ففي سنة 2003 كان عدد المؤسسات الصغيرة 288587 مؤسسة ومعدل البطالة 23.7% ونتيجة لارتفاع عدد المؤسسات إلى 312959 مؤسسة سنة 2004، انخفض معدل البطالة إلى 17.7% وهو نفس الأمر فيما يخص بقية السنوات، هذا يعطي تفسيرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص العاطلين عن العمل، ومن هنا يمكن القول أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها من شأنه أن يحد من ظاهرة البطالة. لذلك نجد أن الحكومة لا تدخر جهدا في سبيل تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار القوانين والتوجيهات وبرامج التأهيل والدعم .

خلاصة:

يمكن القول أن هناك اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مصالح الحكومة بعد فترة التسعينات، وذلك من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 والذي جاء من أجل إعطاء الاعتبار لهذا النوع من المؤسسات ودعمها وتطويرها، كما تم إرساء برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إنشاء وكالة خاصة لتطوير هذه المؤسسات سنة 2005. الأمر الذي ساهم الدعم المالي المباشر وغير المباشر للمؤسسات وتحسين وضعيتها المالية والإنتاجية وبقاء عدد كبير من المؤسسات قائمة وفي وضعية نشاط. إلا أن هذا لا يعني غياب العراقيل التي من شأنها أن تضعف فعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومة للنهوض بهذه المؤسسات، كتغول القطاع غير الرسمي وانتشار الفساد الإداري والرشوة واختلاف المحيط التشريعي ومشكل العقار وغيرها. كل هذا أدى إلى عدم الوصول إلى الغاية المنشودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العموم وبالرغم من ذلك فإننا نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والنقل مما أثر إيجابا التوظيف وخفض معدلات البطالة التي انخفض من 23.7% سنة 2003 إلى 9.7% سنة 2012، وهذا يعتبر كنتيجة فعلية لبرامج الإنعاش الاقتصادي القائمة في الفترة 2001-2014.

المراجع:

[1] القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، ص26.

[2] الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، 2011، ص 65-67.

[3] دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 43-45.

[4] القانون 10-90 الصادر بتاريخ 14-04-1990، الجريدة الرسمية رقم 16، ص 470-471.

[5] المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19، الجريدة الرسمية رقم 27، الصادرة بتاريخ 28 افريل 2004، ص 30-33.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 11 يوليو 2000، المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 42، الصادرة بتـــاريخ 11-07-2000، ص10.

[7] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003 ،العدد 13، ص 22.

[8] المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19-04-2004، الجريدة الرسمية 27، ص 30-31.

[9] Boutaba Miloud, nouveau instruments de financement de la PME-PMI, séminaire international sur la promotion de financement de la PME, Alger, 27, 28 septembre 2005.

[10] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003، الجريدة الرسمية رقم 13، ص 22.

[11] شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية- الأغواط في 9-8 أفريل 2002، ص 2.

[12] شبايكي سعدان، مرجع سابق، ص 4.

[13] دراجي كريمو ، مرجع سابق، ص 73.

[14] عمر شريف و العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة العدد 10، 2013، ص134-139.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com